وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الأحد، ١١ فبراير ٢٠٢٤

# أخبار الطاقة

# النفط يغلق مرتفعاً 6 % مع تصاعد مخاوف الإمداد وتقلص انقطاع التكرير

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

## الرياض

أغلقت أسعار النفط أمس الأول الجمعة، مرتفعة نحو ستة بالمئة، على أساس أسبوعي، مع تصاعد المخاوف بشأن الإمدادات من الشرق الأوسط ومع تقليص انقطاعات الإنتاج في أسواق المنتجات المكررة. وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت على ارتفاع 56 سنتا بما يعادل 0.7 بالمئة عند 82.19 دولارا للبرميل. وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي على ارتفاع 62 سنتا أو 0.8 بالمئة إلى 76.84 دولارا للبرميل.

وارتفعت العقود الآجلة للنفط على مدار الأسبوع، مدعومة برفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اقتراح حماس لوقف إطلاق النار يوم الأربعاء، وجاء ارتفاع هذا الأسبوع بعد خسارة 7 ٪ في الأسبوع السابق.

وقال جيم ريتربوش، رئيس شركة ريتربوش وشركائها في جالينا، إلينوي: «نعتقد أن هذا النوع من التقلبات الواسعة في الأسعار من أسبوع لآخر سيميز أسواق النفط الخام بشكل أكبر خلال بقية هذا الشهر دون العناوين الرئيسية الصعودية الصادرة من الشرق الأوسط والتي قد تجبر على تعديل توازنات النفط العالمية».

وأضافت شركات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع أيضًا 4 منصات للنفط والغاز الطبيعي إلى 623، وهو أعلى مستوى لها منذ منتصف ديسمبر، حسبما ذكرت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة.
وعاد الإنتاج المحلي الأمريكي هذا الأسبوع إلى مستوى قياسي بلغ 13.3 مليون برميل يوميا، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وفي الشهر الماضي، تسبب الطقس البارد في حدوث إغلاق واسع النطاق في المناطق المنتجة للنفط.

وواصلت القوات الإسرائيلية، يوم الجمعة، غاراتها الجوية على قطاع غزة، وساعد القصف الذي استهدف مدينة رفح الحدودية الجنوبية، يوم الخميس، على ارتفاع أسعار النفط بنحو 3 %. وقال جون إيفانز، محلل شركة بي في إم: «لن يكون أي جزء من قطاع غزة في مأمن من الهجوم الإسرائيلي، ولم يكن من الصعب على المشاركين في النفط أن يستنتجوا أنه بدون حق احترام عابر للسلام، لم يكن هناك ما يكفي من علاوة الصراع».

كما تلقت العقود الآجلة للنفط الخام الدعم من قوة أسعار البنزين والديزل، حيث أدى التوقف الكبير في مصافي التكرير الأمريكية، سواء المخطط له أو غير المخطط له، إلى تضييق أسواق المنتجات. وارتفعت العقود الآجلة للبنزين بنسبة 9 ٪ تقريبًا في الأسبوع إلى 2.34 دولارًا للغالون، بينما ارتفعت العقود الآجلة لزيت التدفئة بنسبة 11 ٪ إلى 2.96 دولارًا للغالون.

وشنت أوكرانيا هجمات بطائرات بدون طيار على مصفاتين لتكرير النفط في جنوب روسيا يوم الجمعة، مما أدى إلى نشوب حريق في مصفاة إيلسكي. وكانت مصفاة أفيبسكي، الواقعة أيضًا في كراسنودار كراي، على الحدود مع شبه جزيرة القرم على البحر الأسود وساحل بحر آزوف، هي المنشأة الأخرى التي تعرضت للهجوم.

وصدرت روسيا كميات من الخام في فبراير أكثر مما هو مخطط له بموجب اتفاق أوبك +، في أعقاب مجموعة من هجمات الطائرات بدون طيار والانقطاع الفني في مصافيها. وقال كارستن فريتش، المحلل في كومرتس بنك، يوم الجمعة، في إشارة إلى حصة روسيا في أوبك +: «لا تزال هناك حاجة إلى تقديم دليل على أن روسيا قادرة على خفض صادرات النفط بشكل كافٍ حتى بدون قيود تتعلق بالطقس».

وفرضت وزارة الخزانة الأمريكية يوم الخميس عقوبات على ثلاثة كيانات أخرى مقرها في الإمارات العربية المتحدة وناقلة مسجلة في ليبيريا لانتهاكها الحد الأقصى الذي فرضه تحالف الدول الغربية على أسعار النفط الروسي.

وقال وارن باترسون، المحلل الاقتصادي والمالي لدى مجموعة آي إن جي المالية، تجاوزت أسواق النفط مستوى 82 دولارًا أمريكيًا للبرميل.

وجاء المزيد من الدعم لأسعار النفط الخام من القوة الأوسع التي الملحوظة في هوامش التكرير، وكانت عمليات سحب المنتجات المكررة في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي داعمة للهوامش، في حين استمرت الاضطرابات في البحر الأحمر وانقطاع مصافي التكرير أيضًا في تقديم الدعم لأسواق المنتجات المكررة، وخاصة نواتج التقطير المتوسطة.
وتظهر أحدث البيانات من إنسايتس جلوبال، أن مخزونات المنتجات المكررة في أهم الموانئ الأوروبية، أمستردام، روتردام انخفضت بمقدار 106 ألف طن الأسبوع الماضي إلى 5.21 مليون طن، وكانت هذه الانخفاضات مدفوعة بزيت الغاز وزيت الوقود ووقود الطائرات، والتي انخفضت بمقدار 71 ألف طن و79 ألف طن و54 ألف طن على التوالي. ولا تزال مخزونات نواتج التقطير المتوسطة في أوروبا محدودة، مما يشير إلى أن التشققات ستظل مدعومة بشكل جيد على الأقل في المدى القصير. وتعرضت أسعار الغاز الطبيعي الأمريكي لضغوط في إغلاق الجمعة، حيث استقرت العقود الآجلة لشهر أقرب استحقاق لهنري هاب على انخفاض بأكثر من 2.5 % خلال اليوم. واستمر هذا الضعف في التعاملات مما أدى إلى تداول السوق بشكل مريح أقل من 2 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وأظهرت أرقام إدارة معلومات الطاقة أن مخزون الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 75 مليار قدم مكعب فقط خلال الأسبوع الماضي، وهو أقل بكثير من متوسط السحب لمدة 5 سنوات البالغ 193 مليار قدم مكعب لهذا الوقت من العام. ولا يزال تخزين الغاز في الولايات المتحدة مريحًا بنسبة 10.6 % فوق متوسط الخمس سنوات.

ومع تجاوز خام برنت علامة 80 دولارًا، فإن مزيجًا معقدًا من التوترات الجيوسياسية وديناميكيات العرض يرسل موجات صادمة عبر سوق الطاقة العالمية. وقد ساهمت الأعمال العدائية المستمرة بين إسرائيل وحماس، ورفض مقترحات وقف إطلاق النار، وعدم اليقين المحيط بالمفاوضات، في تقلبات السوق وتقلبات الأسعار.

وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية لحل الصراعات الإقليمية، إلا أن المخاوف بشأن الاضطرابات المحتملة لطرق الشحن الرئيسية وإنتاج النفط في دول الخليج تلوح في الأفق. وإلى جانب الانخفاض غير المتوقع في مخزونات البنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة، تؤكد هذه التطورات، الطبيعة الهشة لسوق الطاقة العالمية.

وبينما يتصارع المشاركون في السوق مع الآثار المترتبة على عدم الاستقرار الإقليمي، فإن تأثير الجغرافيا السياسية على أسعار النفط يظل محور التركيز الرئيسي، مع تداعيات محتملة تمتد إلى ما هو أبعد من منطقة الشرق الأوسط.

وتعززت القوة في أسعار النفط نتيجة استمرار الأعمال العدائية في البحر الأحمر بعد رد إسرائيل على العرض المضاد لخطة السلام التي قدمتها حماس. وعلى الرغم من رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وقف إطلاق النار الأخير الذي تقدمت به حماس ومقترحات إطلاق سراح السجناء، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي بلينكن لا يزال متفائلاً بشأن آفاق المفاوضات. ومن المقرر أن يشارك وفد من حماس برئاسة خليل الحية في محادثات وقف إطلاق النار في القاهرة مع مصر وقطر، مما يشير إلى الجهود الدبلوماسية لحل الصراع.
وقد ساهمت حالة عدم اليقين المستمرة في الشرق الأوسط، خاصة منذ بدء الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر، في تقلبات السوق، مع عدم قدرة أسعار النفط على الحفاظ على علاوة مخاطرة دائمة وتداولها دون أعلى مستوياتها في أواخر سبتمبر 2023. وقد قدمت الميليشيات المدعومة من إيران في العراق وسوريا والحوثيين في اليمن، ردا على الهجمات على القوات الأمريكية والشحن في البحر الأحمر، دعما مؤقتا لأسعار النفط الخام.
وتعزز الانخفاضات غير المتوقعة في مخزونات البنزين ونواتج التقطير المتوسطة في الولايات المتحدة، سوق النفط، مع انخفاضات كبيرة تتجاوز توقعات المحللين. وتشير التقلبات في مخزونات الوقود والزيادات في مخزون النفط الخام إلى صيانة مصافي التكرير في الولايات المتحدة، مما يؤثر على ديناميكيات العرض.

ويثير رفض إسرائيل شروط وقف إطلاق النار، والصراع الإقليمي الأوسع المحتمل، مخاوف بشأن تعطيل طرق الشحن الرئيسية مثل قناة السويس وتأثير ذلك على إنتاج النفط في دول الخليج.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط لتنهي الأسبوع على ارتفاع يوم الجمعة، حيث لم تظهر أعمال العنف المستمرة في الشرق الأوسط سوى علامات قليلة على التراجع بعد أن رفضت إسرائيل عرض وقف إطلاق النار المقدم من حماس. وتسير أسعار النفط الخام، التي ارتفعت في الجلسة السابقة، الآن على الطريق الصحيح للارتفاع بنسبة 7 ٪ تقريبًا مقارنة بالأسبوع السابق. وقال محللون في آي.إن.جي في مذكرة «كانت هناك اقتراحات، أو على الأقل أمل، في أن نرى وقفا لإطلاق النار، وهو ما كان من الممكن أن يساعد في تهدئة الوضع. لكن من الواضح أن القلق الآن هو أننا نرى مزيدا من التصعيد».

لكن من الواضح ان التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط لا تؤثر على المدى الطويل على سوق النفط. وقبل عامين، ارتفع سعر برميل خام برنت بنسبة 30 % ليصل إلى 120 دولاراً في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. ومع ذلك، فبعد أربعة أشهر من بدء الصراع بين إسرائيل وغزة، وصل سعر النفط الخام إلى نحو 80 دولاراً للبرميل - وهو أقل مما كان عليه قبل بدء القتال في أوائل أكتوبر. ويعكس الهدوء الغريب الذي يتمتع به المستثمرون توقعات ضعف الطلب، ووفرة العرض، والعقوبات الأمريكية المتساهلة على إيران.

ويبدو العالم اليوم في حالة مختلفة عما كان عليه في عام 2022، عندما أدى النمو المتزايد بعد جائحة كوفيد - 19 إلى شح إمدادات النفط للغاية. وكانت الأسعار بالفعل أعلى من 90 دولارًا للبرميل قبل أن يبدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين غزوه. ونما الاقتصاد العالمي بنسبة 6 ٪ في عام 2021، ولا تزال منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها بما في ذلك روسيا - المعروفة باسم أوبك+ - تتراجع عن تخفيضات الإنتاج التي تبلغ حوالي 10 ملايين برميل يوميًا والتي قدمتها في عام 2020. وأدى احتمال اختفاء 5 ملايين برميل من إمدادات النفط الخام الروسية اليومية من السوق إلى ارتفاع الأسعار.

وعلى النقيض من ذلك، تبدو سوق النفط اليوم تعاني من فائض في المعروض، ويتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.4 % فقط هذا العام، في حين تعتقد وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط سيتوسع بمقدار 1.2 مليون برميل فقط يوميًا، أي نصف الزيادة في العام الماضي. وفي الوقت نفسه، تعتقد وكالة الطاقة الدولية أن العرض العالمي سينمو بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا، وذلك بفضل المنتجين مفرطي النشاط الذين ليسوا جزءًا من أوبك +، وخاصة الولايات المتحدة.

وزادت الهجمات على السفن في البحر الأحمر من قبل المسلحين الحوثيين من اليمن، من خطورة مرور السفن عبر قناة السويس، أسرع طريق إلى أوروبا، وستصل ناقلات النفط التي تسافر حول أفريقيا بعد أسبوعين من الموعد المقرر، وسوف يحرقون أيضًا المزيد من النفط إما عن طريق الإبحار لفترة أطول أو الإسراع لاستعادة الوقت الضائع. وإن تحويل مسار ناقلات النفط حول أفريقيا يستهلك 200 ألف برميل إضافية يوميًا، مما يدفع نمو الطلب على النفط هذا العام إلى 1.4 مليون برميل يوميًا.

علاوة على ذلك، قد تكون توقعات النمو الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية خاطئة، وتقدر أوبك أن الطلب الإضافي في عام 2024 يبلغ 2.25 مليون برميل يوميا، بسبب زيادة الشراء من قبل مصافي التكرير والمصانع البتروكيميائية في الصين والشرق الأوسط. وهذا أعلى بكثير من الارتفاع المتوقع في الإمدادات من خارج أوبك. ومن شأن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والذي ربما يحفزه انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، أيضاً أن يعزز استهلاك النفط.

وفي إيران، لا تزال العقوبات التي فرضها سلف بايدن دونالد ترمب على تصدير نفط البلاد قائمة. لكن تطبيق القيود كان متساهلاً. وزادت صادرات النفط الإيرانية من أقل من 500 ألف برميل يوميا في عام 2020 إلى ما يقرب من 1.5 مليون برميل يوميا، وفقا لبيانات فورتيكسا، وإن عائدات النفط والغاز البالغة 62 مليار دولار، التي تقدر وكالة الطاقة الدولية أن البلاد ولدتها في عام 2022، تمنح طهران قوة نيران إضافية لتمويل وكلائها حول الشرق الأوسط بما في ذلك الحوثيين.

وقبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ستلعب فيها أسعار البنزين دورا، لن يتردد بايدن في المخاطرة برفع تكاليف السائقين الأمريكيين من خلال الضغط على الصادرات الإيرانية، لكن الضغوط التي يمارسها السياسيون الجمهوريون المعارضون قد تجبره على ذلك، وشنت الولايات المتحدة بالفعل غارات جوية ضد الحوثيين ووكلاء إيران في سورية والعراق، بعد هجمات تدعي واشنطن أنها كانت مسؤولة عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين، ومن الممكن أن تتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران بشكل أكبر.

# بنوك تتوقع ارتفاع النفط لـ90 دولاراً بحلول مايو وسط قيود العرض وارتفاع الطلب

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

## الرياض

في خطوة لفتت انتباه المستثمرين ومحللي السوق على حد سواء، يتوقع بنك جيه بي مورجان أن يرتفع سعر خام برنت بمقدار 10 دولارات، ليصل إلى أقل بقليل من 90 دولارًا للبرميل بحلول مايو، ويستند هذا التوقع إلى انخفاض مخزونات النفط الخام العالمية، إلى مستوى قياسي منخفض منذ عام 2017، والنمو الاقتصادي المستقر في الولايات المتحدة وأوروبا والصين.

ويساهم تصدير أوبك+ 1.3 مليون برميل يوميا أقل من ذروة أكتوبر في تشديد السوق وارتفاع الأسعار، وتظهر هذه التوقعات وسط خلفية معقدة من المخاوف المتعلقة بالإمدادات العالمية والشكوك المتعلقة بالطلب، مما يرسم صورة محتملة مربحة ولكنها متقلبة لسوق الطاقة على المدى القريب.

ولا تخلو النظرة الصعودية لبنك جيه بي مورجان بشأن أسعار النفط، من الأسباب، من المحتمل أن تتأثر التوقعات بمجموعة من العوامل التي تشير إلى تشديد العرض وارتفاع الطلب، ومن أهم هذه العوامل توقع استمرار القيود على العرض، التي تغذيها التوترات الجيوسياسية في المناطق الحيوية المنتجة للنفط، علاوة على ذلك، مع خروج العالم تدريجيا من ظلال الوباء، من المتوقع أن يؤدي انتعاش الطلب العالمي إلى زيادة الضغط على الإمدادات.

وتلعب الضغوط التضخمية وتقلبات العملة أيضًا دورها في تشكيل توقعات الأسعار لدى بنك جيه بي مورجان، وتخلق هذه العناصر، جنبًا إلى جنب مع احتمال حدوث اضطرابات جيوسياسية، مزيجًا قويًا يمكن أن يدفع أسعار النفط إلى مستويات لم نشهدها في الآونة الأخيرة.

ويتناقض هذا التوقع المتفائل بشكل صارخ مع معنويات السوق الحالية، والتي كانت هبوطية إلى حد ما بسبب المخاوف بشأن سياسات العرض في أوبك + وتباطؤ نمو الطلب، خاصة في الصين. وبالتالي، تقدم توقعات جيه بي مورجان منظوراً جديداً يتحدى وجهات النظر السائدة ويثير جدلاً متجدداً حول المسار المستقبلي لأسعار النفط.

وبالنسبة للمستثمرين الذين لديهم حصص في قطاع الطاقة أو أولئك الذين تتأثر محافظهم الاستثمارية بتحركات أسعار النفط، فإن الآثار المترتبة على توقعات بنك جيه بي مورجان عميقة، ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى الثمانينات دولاراً إلى زيادة أرباح شركات الطاقة. ومع ذلك، فإنه يثير أيضًا مخاوف بشأن ضغوط التكلفة المتزايدة والأثر التضخمي الأوسع على الاقتصاد.

مشهد سوق الطاقة

ويواجه المستثمرون الآن مهمة التعامل مع هذا التحول المحتمل في مشهد سوق الطاقة، ويتطلب احتمال ارتفاع أسعار النفط إعادة تقييم استراتيجي لمواقف الاستثمار، مع التركيز على الاستفادة من فرص تحقيق المكاسب مع تخفيف المخاطر.

وبينما تتأمل السوق توقعات بنك جيه بي مورجان الصعودية لأسعار النفط، ستكون الأشهر المقبلة حاسمة بالنسبة للمتداولين والمستثمرين على حدٍ سواء، وستكون القدرة على التكيف مع هذا السيناريو المتطور، وتحقيق التوازن بين إمكانية الربح وتحديات البيئة التضخمية، عاملاً أساسيًا في التغلب على حالات عدم اليقين في سوق الطاقة.

في جوهر الأمر، تمهد توقعات جيه بي مورجان الطريق لفترة ديناميكية في سوق النفط، مع عواقب بعيدة المدى على قطاع الطاقة وخارجه، ومع ظهور التطورات، سيراقب المشاركون في السوق باهتمام لمعرفة ما إذا كانت هذه التوقعات الجريئة ستؤتي ثمارها، وكيف ستعيد تشكيل استراتيجيات الاستثمار في عالم تداول السلع المتقلب.

وتكافح الولايات المتحدة لإعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، وتتجنب النفط الخام الخفيف بسبب مشكلات التوافق، مما يؤثر على الأمن القومي وديناميكيات السوق، وتواجه جهود الولايات المتحدة لإعادة ملء احتياطياتها النفطية الطارئة تحديات، باستثناء الخامات الخفيفة مثل إيجل فورد في تكساس بسبب مشاكل المزج.

وتم إلغاء عقد بقيمة 108 ملايين دولار مع مجموعة ماكواري بسبب عدم توافق درجة إيجل فورد، مما يسلط الضوء على صعوبات الشراء، وعلى الرغم من صادرات النفط الأمريكية القياسية في عام 2023، فإن تفضيل الاحتياطي للزيوت الثقيلة يعقد خطط إعادة التخزين.

وفي خضم التيارات الدوامة لسوق النفط العالمية، تجد الولايات المتحدة نفسها تبحر عبر معضلة صعبة بشكل خاص، وهي إعادة ملء أكبر مخزون حكومي من النفط في العالم، وهي خطوة استراتيجية واجهت عقبة بسبب الطبيعة الغريبة للنفط الذي يتم إنتاجه محلياً. وهذا الوضع، الذي يشبه خلط الزيت والخل حيث ترفض المادتان الامتزاج، مما يسلط الضوء على تعقيدات سياسات الطاقة وديناميكيات السوق.

ويكمن جوهر القضية في خصائص النفط المنتج في حوض إيجل فورد في جنوب تكساس. وهذا الخام الخفيف، المعروف بقوامه الرقيق جدًا، لا يمتزج جيدًا مع الأصناف الأكثر كثافة الموجودة حاليًا في الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، وكان الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، وهو حصن للأمن القومي مصمم لتخفيف تأثير الانقطاعات الكبيرة في الإمدادات، في دائرة الضوء بعد الإفراج التاريخي عن 180 مليون برميل رداً على الغزو الروسي لأوكرانيا. وقد أدى هذا السحب، الذي يهدف إلى استقرار أسعار النفط العالمية، إلى ترك الاحتياطي عند مستوى متناقص، مما دفع الجهود لتجديده.

وعلى الرغم من أن وزارة الطاقة لم تحظر صراحةً أنواعًا محددة من الخام، فقد قامت بتحديث أحكام الشراء الخاصة بها لاستبعاد النفط فوق كثافة معينة. وتعمل هذه الخطوة على تهميش مجموعة من الزيوت الخفيفة المنتجة في الولايات المتحدة بشكل فعال، بما في ذلك ليس فقط إيجل فورد ولكن أيضًا جراند ميسا لايت، وسادليهورن لايت، وغيرها. وفي حين أن المشترين الأجانب يبحثون عن هذه الزيوت، فإن خفتها تطرح مشكلات لوجستية بالنسبة للاحتياطي الاستراتيجي، الذي يحتوي على زيوت أثقل من الكسيك وإيران ومصادر أخرى.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تظل إدارة بايدن ملتزمة بإعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي، بعد أن طرحت مناقصات لشراء النفط للمخزون الذي تبلغ طاقته 714 مليون برميل، وتم حتى الآن شراء 20.1 مليون برميل، منها ما يقرب من 4 ملايين برميل تم استلامها كجزء من التبادلات مع شركات النفط، وقد شارك لاعبون رئيسيون مثل شل وفيليبس 66 وإكسون موبيل في هذه المعاملات.

ويؤكد هذا الوضع على التوازن المعقد بين قدرات الإنتاج المحلي ومتطلبات الاحتياطي الاستراتيجي، ويعكس تفضيل النفط الخام الأثقل في الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، جنباً إلى جنب مع وفرة النفط الخام الخفيف محلياً، اتجاهات أوسع في سوق النفط العالمية والمشهد المتطور لسياسة الطاقة الأمريكية. وبينما تبحر الإدارة في هذه المياه، فإن القرارات المتخذة اليوم سيكون لها آثار دائمة على الأمن القومي، واستقلال الطاقة، وديناميكيات سوق النفط العالمية.

إلى ذلك، تتفوق شركات تكرير النفط الأمريكية على رهانات وول ستريت وتتوقع نمو الطلب في 2024، وتجاوزت أرباح شركات الوقود الأمريكية الكبرى توقعات وول ستريت في الربع الرابع بفضل هوامش تكرير قوية وأداء تشغيلي، وتوقعت ارتفاع الأرباح مرة أخرى هذا العام بفضل نمو الطلب العالي.

وبالنسبة لعام 2023، سجلت ثلاث من أكبر شركات التكرير المستقلة في الولايات المتحدة، ماراثون بتروليوم، وفيليبس 66، وفاليرو إنرجي أرباح معدلة مجتمعة بقيمة 25.7 مليار دولار. ورغم أن ذلك فاق التوقعات، إلا أنه انخفض عن الأرباح المجمعة البالغة 33.9 مليار دولار في عام 2022، عندما أدت اضطرابات السوق بسبب العقوبات المفروضة على صناعة الطاقة في روسيا إلى تحقيق أرباح قياسية.

وارتفعت أسهم ماراثون بنسبة 11 % منذ بداية العام حتى الآن، وارتفعت أسهم فيليبس 66 بنحو 9 % وارتفعت أسهم فاليرو بنسبة 8 %، متجاوزة بكثير أسهم قطاع الطاقة المنخفضة بشكل طفيف حتى الآن هذا العام.

وقال ماثيو بلير، محلل التكرير في شركة تيودور، بيكرينغ، هولت وشركاه، في مقابلة: «لقد تحول المستثمرون بشكل إيجابي إلى مصافي التكرير والقاييس، وخاصة بالنسبة للطلب على البنزين، تبدو جيدة». وسجلت شركة ماراثون ربحًا قدره 2.24 دولارًا أمريكيًا للسهم الواحد في الربع الأخير، في حين كسبت فيليبس 66 ربحًا قدره 3.09 دولارًا أمريكيًا للسهم الواحد وحصلت شركة فاليرو على 3.55 دولارًا أمريكيًا للسهم الواحد.

وقال غاري سيمونز، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة فاليرو: «كانت لدينا فترة من الوقت حيث كان من الممكن تصدير النفط الخام من ساحل الخليج الأمريكي إلى شمال غرب أوروبا في نطاق منخفض يبلغ دولارين للبرميل، وارتفع ذلك إلى 6 دولارات للبرميل»، وأضاف: «بالنسبة لنظامنا، فهذه ميزة لأنها تمنحنا ميزة التكلفة الخام مقارنة بمنافسينا العالميين».

ويبلغ سعر الخام الأمريكي خصما بنحو 5 دولارات للبرميل عن خام برنت الأوروبي. ومن المتوقع أن يظل الخصم واسعا إذا تصاعدت التوترات في الشرق الأوسط، وعلى الصعيد العالمي، ارتفع الطلب على البنزين بنسبة 3 % ونما الطلب على نواتج التقطير بنسبة 2 % على مدار العام، وفقًا لبريان ماندیل، نائب الرئيس التنفيذي للتسويق في شركة فيليبس 66، ومن المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على البنزين بنسبة 1 % في عام 2024 بينما سينمو الطلب على نواتج التقطير بنسبة 1 %، وأضاف 0.5 %.

وسيستمر الارتفاع في نمو الطلب العالمي في تشجيع مصافي التكرير الأمريكية على التركيز على تصدير الوقود. وبلغ إجمالي صادرات المنتجات البترولية الأمريكية ما يقرب من 6.0 مليون برميل يوميًا في النصف الأول من عام 2023، وهو أعلى مستوى على الإطلاق خلال الأشهر الستة الأولى من العام، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

# «COP 16» .. السعودية الخضراء تقود المعركة ضد «القاتل الصامت» الاقتصادية

12 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في حالة تدهور، ستة تريليونات دولار خسائر مالية مرشحة أن تصل إلى 23 تريليون دولار عام 2050، وثلاثة مليارات شخص مهددون بفقدان طعامهم وقد يصل التأثير إلى 40 % من سكان العالم خلال سنوات قليلة، تلك الأرقام التي وردت في تقرير الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 2023، لا تشير فقط إلى خطورة ما وصفته بـ«القاتل الصامت» للأرض، بل تعلن أنه تخلى عن صمته ليتحدى الجميع.

ورغم توقيع 194 دولة على اتفاقية مكافحة التصحر عام 1994، وقد عرفت التصحر بأنه أي تردي في الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية، لكن بعد مرور 30 عاما أثبتت الحقائق أن الاتفاقية غير فعالة، فما تم إنفاقه حتى الآن صار بجهود فردية، مثل تخصيص المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة لمبلغ 300 مليون دولار عام 2002، وذلك لمواجهة التصحر في المنطقتين العربية والإفريقية، أو تخصيص 1.5 مليار دولار في مؤتمر كوب 15 الذي عقد في العاصمة الإيفوارية أبيدجان 2022 لمكافحة تدهور الأراضي، وهي جهود لم تستطع التصدي للخطر.

كل ذلك استدعى تدخل السعودية، بإرثها الحضاري ومكانتها الإقليمية والدولية، لتستضيف مؤتمر الرياض «كوب 16» ديسمبر المقبل، ليكون أكبر مؤتمر للأمم المتحدة من نوعه، إذ يستهدف التعاون بين 197 دولة لإعادة تأهيل ملايين الهكتارات من الأراضي المتدهورة، والحد من الجفاف وتشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الحفاظ على الثروات الطبيعية، وأوضح المهندس عبدالرحمن الفضلي، وزير البيئة السعودي، أن المؤتمر سيوفر منصة عالمية لتكثيف الجهود من أجل استدامة الموارد الطبيعية، فـ99% من الغذاء العالمي مصدره الأرض، وهناك ضرورة لاستعادة 1.5 مليار هكتار من الأراضي بحلول عام 2030.

جهود المملكة لم تبدأ اليوم، ففي عام 2019 أنشأت السعودية المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، لوضع مبادرات وبرامج تنموية، إضافة إلى تحديد اشتراطات بيئية تعمل وفقها كل المؤسسات، بجانب تشجيع الاستثمار والتمويل البيئي، ورافق ذلك إصدار الاستراتيجية الوطنية للمراعي الطبيعي.

تلك الجهود تبلورت في 2021، حين أطلق ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، حزمة أولى من المبادرات النوعية لتكون خارطة طريق لحماية البيئة وتنمية الاقتصاد الأخضر، وذلك باستثمارات تزيد على 700 مليار ريال، وهو مبلغ غير مسبوق، ما أكد أن السعودية لا تفعل ذلك من أجلها فقط بل من أجل الإنسانية كلها، وأثبت ذلك مبادرات مثل السعودية الخضراء التي استهدفت زراعة عشرة مليارات شجرة بحلول عام 2030، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي تستهدف زراعة 50 مليار شجرة في الشرق الأوسط للحد من تآكل التربة، فنجاح المبادرة يعني استصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي.

مسعى المملكة لتوفير حياة أكثر إنسانية، لا يقتصر على التصحر فقط، فأثناء رئاستها مجموعة العشرين أطلقت مبادرة لإعادة تأهيل المناطق المتدهورة، والتصدي لأي ممارسات ضد البيئة، كما تعهدت بخفض انبعاثات الكربون بأكثر من 4 % من المساهمات العالمية عن طريق توليد 50 % من احتياجاتها من مصادر طاقة متجددة بحلول 2030، والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول 2060 وتوسيع نطاق العمل المناخي بتفعيل 77 مبادرة باستثمارات تزيد على 186 مليار دولار.

ولأن السعودية تقرن دوما مبادراتها بالأفعال، فقد نجحت في زراعة 43 مليون شجرة داخل أراضيها، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي في مختلف أنحاء المملكة، وهناك 17 مشروعا للطاقة المتجددة قيد التطوير، وذلك منذ إطلاق مبادرة «السعودية الخضراء» في 2021، والقائمة تطول، لذلك فثقة العالم في مؤتمر الرياض «كوب 16 «ليس وليد الصدفة فما تم خلال أعوام قليلة جدد آمال الإنسانية بالنجاة، بعد أن استعادت أراضي المملكة الصحراوية خضرتها وزهورها اليانعة.

# أكبر انخفاض لإنتاج «أوبك +» في 6 أشهر بـ 340 ألف برميل يوميا خلال يناير

## الاقتصادية

فيما سجلت أسعار النفط مكاسب أسبوعية بأكثر من 5 % بفعل عودة تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ذكر تقرير لوكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية أن إنتاج «أوبك +» من الخام انخفض بمقدار 340 ألف برميل يوميا في يناير.

ويعد هذا الانخفاض الأكبر في ستة أشهر، حيث نفذ بعض أعضاء التحالف تخفيضات طوعية، بينما أغلق متظاهرون أكبر حقل في ليبيا لأكثر من أسبوعين.

وأشار التقرير إلى أنه مع ذلك، كان انخفاض الإنتاج أقل بكثير من التخفيضات التي تعهدت بها المجموعة، التي تبلغ نحو 700 ألف برميل يوميا للربع الأول من عام 2024، مع تجاوز العراق حصته بكثير، بينما لم تتمكن كازاخستان والإمارات والكويت أيضا من تحقيق أهدافها الجديدة.

وأسهمت دول أوبك الـ12 بنصيب الأسد في انخفاض الإنتاج على أساس شهري، حيث انخفض إنتاج المجموعة الأساسية بمقدار 310 آلاف برميل يوميا. وبحسب التقرير ضخ أعضاء أوبك 26.49 مليون برميل يوميا من الخام بشكل جماعي، انخفاضا من 26.80 مليون برميل يوميا في ديسمبر، عندما تم إلغاء الإنتاج الأنجولي.

في الوقت نفسه، شهد 10 حلفاء بقيادة روسيا، الذين بدأوا التنسيق مع المجموعة المنتجة في عام 2016 لإنشاء «أوبك +»، انخفاض إنتاجهم النفطي بمقدار 30 ألف برميل يوميا على أساس شهري إلى 14.72 مليون برميل يوميا، مدفوعا بانخفاضات طفيفة في الإنتاج العماني والروسي، بحسب تقرير لوكالة «بلاتس».

أسعار النفط

ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن النفط الخام سجل مكاسب أسبوعية مع تلاشي احتمالات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، واستعداد إسرائيل لمهاجمة جنوب غزة، ما يزيد من علاوة المخاطر الجيوسياسية للنفط الخام.

وأشار التقرير إلى تسبب التصعيد العسكري في ضخ مخاطر جديدة على تدفقات النفط الخام في منطقة تنتج نحو ثلث إنتاج النفط في العالم. وأكد التقرير أنه لا تزال أسعار النفط حساسة للغاية للتطورات في الشرق الأوسط، ويبدو كما لو أنه لا شيء آخر يهم أكثر من اللازم، ما يجعل العقود الآجلة «متقلبة».

وارتفعت علاوة البنزين إلى أعلى مستوياتها منذ سبتمبر بعد انخفاض المخزونات، في حين يواصل التجار مراقبة هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على المصافي الروسية، بينما عززت الهجمات العقود الآجلة للديزل إلى أعلى مستوياتها منذ نوفمبر، وفقا للتقرير. وأشار تقرير «ريج زون» إلى تصاعد هجمات الحوثيين على السفن التجارية طوال الأسبوع، ما دفع شركات الشحن الكبرى إلى التحذير من استمرار تدهور الوضع الأمني في البحر الأحمر.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة هذا الأسبوع، وفقا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز يوم الجمعة. وارتفع إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار أربع إلى 623 منصة هذا الأسبوع، مقارنة بـ762 منصة في الوقت نفسه من العام الماضي.

# 6 % مكاسب النفط الأسبوعية

## عكاظ

ارتفعت أسعار النفط نحو 6% في نهاية الأسبوع الماضي، مقارنة بالأسبوع السابق، مع تصاعد المخاوف بشأن الإمدادات من الشرق الأوسط، والضغوط التي تشهدها أسواق منتجات معامل التكرير جراء الانقطاعات.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت في تعاملات الجمعة 56 سنتاً بما يعادل 0.7% إلى 82.19 دولار للبرميل عند التسوية، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 62 سنتاً؛ أي 0.8% إلى 76.84 دولار للبرميل عند التسوية.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات طاقة أمريكية أضافت هذا الأسبوع أيضاً أربع منصات للنفط، والغاز الطبيعي إلى 623 منصة، في أعلى مستوى منذ منتصف شهر ديسمبر

وعاد الإنتاج المحلي الأمريكي، هذا الأسبوع، إلى مستوى قياسي بلغ 13.3 مليون برميل يومياً؛ وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وفي الشهر الماضي، تسبب الطقس البارد في حدوث إغلاق واسع النطاق في المناطق المنتجة للنفط.

وتلقت العقود الآجلة للنفط الخام دعماً من ارتفاع أسعار البنزين والديزل، حيث أثر توقف عدد من المصافي على العروض.

# 3.6 % ارتفاعاً في استهلاك الغاز الطبيعي بسلطنة عمان

## الشرق الأوسط

بلغ إجمالي الإنتاج المحلي والاستيراد من الغاز الطبيعي بسلطنة عُمان حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضي نحو 53 ملياراً و925 مليون متر مكعب بارتفاع نسبته 3.6 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، الذي بلغ 52 ملياراً و61 مليوناً و900 ألفِ مترٍ مكعب.

وبيّنت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، في بيان أوردته وكالة الأنباء العُمانية، السبت، أنّ المشاريع الصناعية استحوذت على ما نسبته 58.7 في المائة من استخدامات الغاز الطبيعي بسلطنة عُمان حتى نهاية شهر 12 الماضي، حيث بلغت الاستخدامات للمشاريع الصناعية 31 ملياراً و638 مليوناً و600 ألفِ مترٍ مكعب.

وبلغ إجمالي استخدام الغاز الطبيعي لكل من حقول النفط 13 ملياراً و252 مليوناً و800 ألفِ مترٍ مكعب، ومحطات توليد الطاقة 8 مليارات و773 مليوناً و800 ألفِ مترٍ مكعب، والمناطق الصناعية 259 مليوناً و700 ألفِ مترٍ مكعب.

وأشارت الوكالة إلى أنّ الإنتاج غير المصاحب للغاز الطبيعي -شاملاً الاستيراد- بلغ 42 ملياراً و942 مليونَ مترٍ مكعب، فيما بلغ الإنتاج المصاحب 10 مليارات و983 مليونَ مترٍ مكعب.

تجدر الإشارة إلى أن شركة «جلفار» للهندسة والمقاولات العمانية، قد أعلنت الأسبوع الماضي فوزها بعقد من شركة تنمية نفط عمان بقيمة تبلغ حوالي 100 مليون ريال.

وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة مسقط، إن العقد يتعلق بإنجاز مشاريع في منطقة قرن علم التابعة لمحافظة الداخلية في السلطنة، مضيفة أن مدته خمس سنوات اعتباراً من 30 يناير (كانون الثاني) الماضي. وتوقعت الشركة أن يكون للعقد تأثير إيجابي على نتائجها المالية.

# تركيا تستهدف 100 ألف برميل نفط يومياً من بئر غابار بنهاية العام

## الشرق الأوسط

قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إن حكومته تهدف إلى رفع إنتاج النفط اليومي في بئر غابار بولاية شرناق جنوب شرقي البلاد، إلى 100 ألف برميل بنهاية 2024، من 35 ألف برميل يومياً حالياً.
جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس التركي خلال تجمع جماهيري، السبت، تم تنظيمه في ولاية زونغولداق المطلة على البحر الأسود، بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء.

وأكد إردوغان أن من أهم أولويات بلاده هي «تحقيق الاستقلال الكامل في مجال الطاقة»، مشيراً إلى اتخاذ خطوات بشكل حاسم من شأنها ضمان أمن الطاقة في تركيا.

وذكر أن الإنتاج اليومي للنفط في بئر غابار بلغ 35 ألف برميل، مؤكداً أن الهدف هو الوصول إلى 100 ألف برميل يومياً بنهاية 2024.

وأشار إردوغان إلى مواصلة تقديم 25 متراً مكعباً من الغاز الطبيعي للأسر مجاناً حتى أبريل (نيسان) المقبل.

وأعرب عن أمله في تقديم أخبار جيدة وجديدة بشأن النفط والمناجم والغاز الطبيعي في الفترة المقبلة، مضيفاً: «لن نسمح مرة أخرى بمنع تركيا من استخدام مواردها الجوفية والسطحية».

وفي 12 ديسمبر (كانون الأول)، أعلن الرئيس إردوغان اكتشاف حقل باحتياطي نفطي يبلغ 150 مليون برميل في جبل غابار. وارتفعت أسعار النفط خلال جلسة يوم الجمعة، نهاية تعاملات الأسبوع، نحو 6 في المائة مقارنة بالأسبوع الماضي، مع تصاعد المخاوف بشأن الإمدادات من الشرق الأوسط، والضغوط التي تشهدها أسواق منتجات معامل التكرير جراء الانقطاعات. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 56 سنتاً، بما يعادل 0.7 في المائة إلى 82.19 دولار للبرميل عند التسوية، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 62 سنتاً، أي 0.8 في المائة إلى 76.84 دولار للبرميل عند التسوية. وارتفعت العقود الآجلة للنفط على مدار الأسبوع، مدعومة برفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اقتراحاً قدمته حركة «حماس» يوم الأربعاء، لوقف إطلاق النار. وجاء الارتفاع هذا الأسبوع بعد خسارة بنسبة 7 في المائة الأسبوع السابق.

# ترمب خيار صناعة النفط والغاز المفضل لرئاسة أميركا

## اقتصاد الشرق

دونالد ترمب هو بلا منازع خيار صناعة النفط والغاز المفضل للفوز بترشيح الحزب الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة، إذ دعم المانحون في قطاع الطاقة ترشيحه بنحو 10 أضعاف المبلغ الذي قدموه لمنافسته نيكي هيلي.

وليس أدل على ذلك من موقف الصناعة تجاه الرئيس جو بايدن. فرغم إنتاج النفط وأرباحه القياسية خلال فترة ولايته في البيت الأبيض، فإن المانحين في الصناعة لم يقدموا سوى القليل جداً، 635 ألف دولار فقط، لمحاولة ترشحه لفترة جديدة مقارنة مع 7.37 مليون دولار قُدِمت لترمب، وفقاً لتحليل من «أوبن سيكرتس» (OpenSecrets).

صناعة الطاقة تدعم ترمب

يُعد قطاع النفط والغاز الآن من أهم الصناعات التي تمول حملة ترمب لعام 2024، كما يعدُّ مصدراً نقدياً مهماً لمحاولة إعادته إلى البيت الأبيض، حيث اختار المانحون الرئيسيون الآخرون، خاصة في التمويل والأسهم الخاصة ورأس المال الجرئ، بدلاً منه دعم هيلي، آخر من تبقى من المتنافسين على بطاقة الحزب الجمهوري للرئاسة.

ولم يحظ ترمب بهذا الدعم القوي من منتجي النفط والغاز منذ بداية السباق الجمهوري. ففي الصيف والخريف الماضيين، عندما واجه الرئيس السابق ساحة مزدحمة بالمنافسين، كان المانحون في صناعة النفط يغدقون الأموال على منافسيه، بمن فيهم هيلي وحاكم فلوريدا رون ديسانتيس وغيرهم. ولكن مع مرور الوقت، وبدا أن فوز ترمب بالترشيح أصبح أكثر ترجيحاً، اصطف المانحون خلف الرئيس السابق.

تبرع هارولد هام، المؤسس المشارك لشركة «كونتيننتال ريسورسيز» (Continental Resources)، أكثر من مرة لكل من هيلي وديسانتيس في الربيع والصيف الماضيين، بعد أن قال إنه لا يعتقد بأن ترمب قد يفوز في انتخابات 2024. وبحلول أغسطس، غيَّر رأيه وحرر شيكاً لحملة ترمب، أعقبه مبلغ إضافي قدره 200 ألف دولار في نوفمبر لصالح شركة «ميك أميركا غريت أغين» (Make America Great Again)، وهي لجنة العمل السياسي التي تدعم المرشح الجمهوري الأوفر حظاً.

وول ستريت تدعم هيلي

كما تلقى ترمب ولجان العمل السياسي المتحالفة معه مساهمات من مانحين رئيسيين آخرين في الصناعة في أواخر 2023، منهم جورج بيشوب مؤسس ورئيس «جيو ساذرن إنرجي كورب» (Geosouthern Energy Corp)، وتيم دان، قطب النفط الذي يرأس شركة «كراون كويست أوبريتينغ» (Crownquest Operating). وأرسل دان شيكاً قيمته 5 ملايين دولار إلى لجنة العمل السياسي العليا التابعة لـ«ترمب» في ديسمبر.

ومن المانحين الآخرين لجهود ترمب للعودة إلى البيت الأبيض في الربع الرابع كيلسي وارن، رئيس شركة «إنرجي ترانسفير» (Energy Transfer) وكارين هيربست، التي تعمل منذ فترة طويلة في إدارة الأراضي والمعادن في تكساس، وكينت هانس، العضو السابق في لجنة السكك الحديدية في تكساس، وهي الوكالة التي تنظم النفط والغاز في الولاية.

وحصلت هيلي على قدر من الاهتمام من مانحي قطاع النفط والغاز، بمن فيهم بريان شيفيلد، مؤسس شركة «بارسلي إنرجي» (Parsley Energy)، ووالده، عملاق النفط الصخري سكوت شيفيلد، والمخضرم في صناعة النفط تاكر بريدويل. وجمعت 807 آلاف دولار من صناعة الطاقة. وعلى النقيض من ذلك، نالت دعماً كبيراً في وول ستريت، حيث اتحد كبار المانحين الماليين، بمن فيهم كين غريفين من شركة «سيتاديل» (Citadel)، والمستثمر ستان دروكنميلر، وبول سينغر رئيس شركة «إليوت إنفستمنت مانجمنت» (Elliott Investment Management)، خلف ترشيحها بدلاً من ترمب.

طفرة الطاقة

بذل بايدن جهوداً أكثر من أي رئيس أميركي آخر في مواجهة تغير المناخ وتعزيز الطاقة المتجددة، مما جعل من غير المرجح أن يشرف على طفرة محلية في النفط والغاز. فدعم بايدن للطاقة الخالية من الانبعاثات –والسياسات التي تستهدف تلوث النفط والغاز– أدى إلى تثبيط المانحين عن دعمه.

قفز إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز تحت إشراف بايدن، إذ أنتجت البلاد رقماً قياسياً بلغ 13.3 مليون برميل من النفط الخام يومياً في نوفمبر، ارتفاعاً من نحو 11 مليوناً في 2020 قبل توليه منصبه.

كما ارتفعت صادرات النفط والغاز الأميركية، إذ قاربت صادرات الغاز الطبيعي العام الماضي ضعف الشحنات في 2020، أي قبل تولي بايدن منصبه. ويقول قادة صناعة النفط إن الارتفاع يأتي على الرغم من سياسات بايدن، وليس بسببها. ويشيرون إلى إجراءات تشجع مبيعات السيارات الكهربائية، وفرض رسوم على انبعاثات غاز الميثان، والخطة التقييدية لبيع حقوق الحفر الجديدة في خليج المكسيك. كما ألقى توقف بايدن عن السماح بمزيد من صادرات الغاز الطبيعي المسال بظلال من الشك على المشروعات المقترحة على امتداد ساحل الخليج الأميركي.

«احفر، يا عزيزي، احفر»

ومن المرجح أن يُعاد النظر في كل هذه المبادرات في عهد رئيس جمهوري. إذ قال ترمب في أول يوم له في منصبه: «احفر، يا عزيزي، احفر». ومع ذلك، كان ترمب حليفاً لا يمكن التنبؤ بتصرفاته لصناعة النفط خلال فترة ولايته الأولى. وتراجعت إدارته عن قواعد في عهد سلفه باراك أوباما تستهدف التلوث الصناعي وتشجيع منافسين للوقود الأحفوري لا يتسببون في أي انبعاثات، وهي إجراءات رحب بها المتحمسون للنفط والغاز. لكن ترمب حث أيضاً منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» على زيادة الإنتاج، كما أوقف تراخيص استخراج النفط البحري الجديدة بالقرب من ولايات جنوب شرق الولايات المتحدة في محاولة لجذب الناخبين قبل انتخابات 2020.

وأثار نهج ترمب المتقلب في سياساته حذر الجهات المانحة في صناعة النفط والغاز، وهو أحد الأسباب التي دفعت بعضهم إلى توجيه أموالهم إلى هيلي وديسانتيس في وقت سابق من موسم الانتخابات التمهيدية. ولكن إذا كان التدفق الأخير للأموال يشير إلى أي مرشح ستدعم سياساته الصناعة، فإن ترمب يتمتع بالأفضلية.

قال دان إيبرهارت، الرئيس التنفيذي لشركة «كاناري درلينغ سيرفيسز» (Canary Drilling Services): «قد يكون لدى كبار المانحين في مجال الطاقة هواجس بشأن مشكلات ترمب القانونية أو أسلوبه المنمق. لكن ليس هناك الكثير من الخلاف بينهم عندما يتعلق الأمر بسياسة الطاقة».

# عمالقة النفط يمدون فنزويلا بالوقود بعد تخفيف العقوبات

## اقتصاد الشرق

تعمل شركات النفط الكبرى، بما في ذلك «شيفرون» و«ريبسول»، على تخفيف نقص الوقود في فنزويلا كجزء من صفقات جديدة بعد رفع العقوبات الأميركية التي سمحت لها بتوسيع عملياتها في الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية.

كانت شركة «إيني» الإيطالية وشركة «إيتابليسمونتس موريل إيه بروم» (Etablissements Maurel et Prom SA) الفرنسية من بين الشركات التي قامت بتسليم سلسلة من الوقود والمنتجات المكررة لشركة «بتروليوس دي فنزويلا» المملوكة للدولة في الأشهر الأربعة الماضية، وفقاً لثلاثة أشخاص مطلعين على الأمر، وبيانات من شركة الاستخبارات «كبلر».

تُعتبر بعض عمليات التسليم جزءاً من الصفقات الموقعة مؤخراً، والتي توفر المزيد من التحكم التشغيلي للشركاء الأجانب، بما في ذلك قرارات الشراء والمالية.

استوردت فنزويلا 84 ألف برميل يومياً من النفط المكرر بما في ذلك البنزين والديزل والنافتا في يناير، وفقاً لبيانات من «كبلر». وهو الرقم الأعلى منذ أكتوبر 2020، عندما بدأت إيران في إمداد البلاد بالوقود لمعالجة النقص.

سنوات من نقص الوقود

ساعدت الواردات المتزايدة في تخفيف سنوات من النقص الحاد في الوقود الذي أبقى السائقين في الطوابير لعدة أيام في بعض الأحيان لملء سياراتهم، وقيّد بشدة النشاط الصناعي والزراعي فيفنزويلا.

تأتي التطورات الأخيرة ذلك في أعقاب تخفيف العقوبات الأميركية في أكتوبر الماضي، حيث ضغطت إدارة «بايدن» على الرئيس نيكولاس مادورو للتوصل إلى تسوية بشأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

منحت الولايات المتحدة ترخيصاً مدته 6 أشهر لعمليات النفط في فنزويلا. لكن من غير الواضح ما إذا كانت الشركات ستواصل توريد الوقود إذا تم تجديد العقوبات على النفط والغاز في إبريل، كما حذّرت إدارة «بايدن» في وقت سابق. قال إنريكي تشاكون، رئيس اتحاد محطات الوقود في فنزويلا: «لقد تحسنت إمدادات البنزين في المضخات في جميع أنحاء البلاد، مع عدم وجود طوابير انتظار لأيام في المدن خارج كراكاس، خاصة منذ يناير».

حلت الشركات الغربية محل إيران كمورد رئيسي للمنتجات النفطية الخفيفة. أرسلت إيران عمالاً في عام 2020 للمساعدة في تجديد مصافي التكرير في «بتروليوس دي فنزويلا»، حيث كافحت الشركة للحفاظ على عملياتها، لكن لم تظهر تفاصيل حول التقدم المحرز في هذا العمل.

لم ترد شركات «شيفرون» و«إيني» و«ريبسول» و«موريل إيه بروم»، وشركة «بتروليوس دي فنزويلا» على الفور على طلبات التعليق.

# كيف تستغل أميركا هجمات الحوثيين بالبحر الأحمر لمحاصرة الصين؟ أنس الحجي يجيب

## الطاقة

على الرغم من تزايد هجمات الحوثيين مؤخرًا في البحر الأحمر ضد السفن المتجهة من -وإلى- إسرائيل، فإن تأثير هذه الضربات يعدّ محدودًا مقارنة بالأثر الذي يخلّفه التدخل العسكري البحري الأميركي والبريطاني في المنطقة.

ويرى مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن تأثير الحوثيين من البداية كان محدودًا، ولكن ما عظّم الأمر وجعله كبيرًا هو التدخل الأميركي البريطاني ردًا على هذه الجماعة.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها الدكتور أنس الحجي في منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان «آثار هجمات الحوثيين بالسفن وردة الفعل الأميركية في أسواق النفط والطاقة».

ولفت الحجي إلى أن التدخل الأميركي البريطاني لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال أن يكون بسبب هجمات الحوثيين، والسبب أن هناك قوّات كافية في المنطقة لضرب جماعة الحوثي في اليمن، ومنعها من استهداف السفن في البحر الأحمر.

تطورات في البحر الأحمر

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن العامين الماضيين شهدا تطورات كبيرة في البحر الأحمر، جعلته أهم منطقة في العالم.

وأرجع ذلك إلى أن العقوبات المفروضة من الدول مجموعة الـ7 وأوروبا، حولت النفط الروسي من أوروبا إلى آسيا، وهذا النفط بدأ يأتي عبر قناة السويس جنوبًا، من خلال البحر الأحمر، ثم مضيق باب المندب، وبعدها خليج عدن، ثم المحيط الهندي، ثم إلى آسيا. وأضاف: «هذه الكميات زادت بشكل كبير خلال العامين الماضيين عدّة أضعاف، فزاد عدد شحنات النفط المارة في المنطقة، والآن أوروبا تواجه عجزًا في النفط، فعوّضت دول الخليج ذلك بتحويل شحنات من آسيا إلى أوروبا».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن هذه الخطوة أدت إلى زيادة عدد ناقلات النفط الذاهبة إلى أوروبا، ومن ثم زاد النشاط بشكل كبير في البحر الأحمر، وهذا بالنسبة للنفط، ولكن -أيضًا- هناك نقص في الغاز، بسبب تحويل الروس الغاز إلى الصين وغيرها، فحولت قطر وبعض الدول الأخرى شحناتها إلى أوروبا.

ومن ثم، بحسب الحجي، زادت شحنات الغاز المسال في البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه زاد إنتاج النفط الأميركي بشكل كبير، وزادت صادرات الولايات المتحدة بشكل كبير منها إلى آسيا، وهذه الشحنات تذهب عبر البحر الأحمر.

بالإضافة إلى ذلك، زاد إنتاج الغاز المسال الأميركي، وبعض هذه الشحنات يذهب عبر البحر الأحمر، بالتزامن مع نمو إنتاج السيارات الكهربائية في الصين بشكل كبير، وبدأت الصين تصدّر السيارات الكهربائية، ما أدى إلى زيادة متطلبات الصين من المعادن من أفريقيا تحديدًا، وبعض دول أميركا اللاتينية التي تحتاج إليها للبطاريات، وهذه تأتي عبر البحر الأحمر.

وبالتزامن مع الانتعاش الذي حصل بعد إنهاء الاغلاقات بسبب كورونا، زادت صادرات الصين من الألواح الشمسية، خاصة إلى أوروبا، كما زادت شحنات قطع الغيار ومعدّات طاقة الرياح، وهذا كله مرَّ من خلال البحر الأحمر.

ولهذا السبب، بحسب الحجي، أصبح البحر الأحمر أهم منطقة في العالم، بينما زاد الحديث خلال العامين الماضيين عن احتمالات احتلال الصين لتايوان، أو إعادة ضم تايوان للصين، وهو ما يواجهه اهتمام أميركي تاريخيًا، وكان التفكير السياسي أن مضيق ملقا هو المستهدف، ومن ثم إذا سيطرت الولايات المتحدة مع حلفاء أوروبيين على المضيق، يستطيعون خنق الصين. ولكن في الوقت نفسه، وجودهم في مضيق ملقا يعني وجودهم في مرمى النيران الصينية، ثم اكتشفوا أن السيطرة على البحر الأحمر تعني خنق الصين، ومن ثم أصبح يمثّل أهمية كبيرة للأميركيين والبريطانيين، والسيطرة عليهم مهمة، بعضّ النظر عمّا يحدث في المنطقة. لذلك، تحركت البوارج بعد أحداث غزة، رغم التساؤلات حول سبب تدخّل أميركا ببوارج ضخمة عليها 70 أو 80 طائرة من أحدث الطائرات في العالم، في منطقة محدودة جدًا، ردًا على هجمات الحوثيين، وهم مقاتلون بأسلحة بدائية «من المنظور الأميركي»، ليتضح أن السيطرة على البحر الأحمر من قناة السويس، ومن جنوب خليج عدن، أمر مهم لهذه القوى العظمى.

خطأ في الحسابات الأميركية

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إنّ تحرُّك البوارج الأميركية والبريطانية، بزعم الردّ على هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، كان يحتوي على نوع من الخطأ في الحسابات، لما نتج عنه من ارتفاع كبير في تكاليف الشحن وتكاليف التأمين وزمن وصول الشحنات، إذ من الواضح أنّ هذا لم يكن في حسبانهم.

وفسّر ذلك بأن الولايات المتحدة منذ أكثر من عامين تحاول خفض معدلات التضخم، وكل ما يحصل الآن تضخمي، بينما الانتخابات الرئاسية الأميركية على الأبواب، وهي انتخابات مهمة للرئيس جو بايدن، فهو لا يمكنه خوضها في حين كون معدلات التضخم عالية، وأسعار البنزين مرتفعة، وجيوشه في كل مكان تخوض معارك. وأضاف الدكتور أنس الحجي: «إذا خاض الرئيس جو بايدن الانتخابات الرئاسية الأميركية، وكان منافسه فيها هو الرئيس السابق دونالد ترمب، فإن الأخير سيستغل هذه الفرصة، ويركّز على فكرة ضرورة عودة الجيوش، وعودة القوات».

وبالنسبة إلى التأمين وتكاليف الشحن، نرى أن تكاليف حاوية «40 قدمًا» قادمة من الشرق الأقصى -والمقصود هنا الصين واليابان- إلى البحر المتوسط، بلغت خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي نحو 6050 دولارًا، ما يعني أن الأمور بلغت ذروتها، ويبدو أن الارتفاع توقّف.

ولكن، وفق الحجي، المشكلة في أنها كانت قبل الأحداث تتراوح بين 1700 و1800 دولار، لذلك قد تكون تكاليف الشحن بلغت ذروتها، ولكنها عالية جدًا بكل المقاييس، وهي ناتجة بالطبع عمّا يحدث في البحر الأحمر، إذ يتحول كثير من الشحنات أو السفن أو ناقلات النفط والغاز وغيرها حول أفريقيا.

وأشار إلى أن مقدار قيمة التجارة التي تحولت منذ بداية الأحداث وهجمات الحوثيين وتدخّل أميركا وبريطانيا، من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح، بلغ أكثر من تريليون دولار، هذه التجارة المحولة حول أفريقيا، وهي كلها تكاليف إضافية، فمن الواضح تمامًا أن التأثير تضخمي في هذه الحالة.

# 7 دول تخالف حصص تخفيضات أوبك+.. ورقم قياسي لـ6 أشهر

## هبة مصطفى

## الطاقة

سجل إنتاج تحالف أوبك+ في شهر يناير/كانون الثاني 2024 أكبر انخفاضاته خلال 6 أشهر، رغم تجاوز 7 دول الحصص المقررة للإنتاج، وفق ما تابعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكان التحالف قد أقر في اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني 2023 استمرار سياسة خفض الإنتاج، التي سبق أن أعلنها في اجتماع يونيو/حزيران من العام ذاته، لكن الاجتماع الأخير شهد إعلان 7 دول تخفيضات طوعية للإنتاج في الربع الأول من العام الجاري، بالإضافة إلى خفض للصادرات من قبل روسيا.

ويُعد إنتاج الشهر الماضي أول اختبار حقيقي للتخفيضات المقررة للعام الجاري، مع بدء سريان حصص الخفض الجديدة من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول نهاية العام.

إنتاج يناير

بلغ إجمالي تخفيضات إنتاج تحالف أوبك+ الشهر الماضي 340 ألف برميل يوميًا، ورغم أن الانخفاض كان قياسيًا مقارنة بالأشهر الـ6 الأخيرة فإنه ما زال أقل من مستهدف تخفيضات الربع الأول من 2024، المقدر بنحو 700 ألف برميل يوميًا.

وأسهمت منظمة الدول المُصدّرة للنفط (أوبك) بالحصة الأكبر من معدل خفض الإنتاج، إذ انخفض إنتاج 12 دولة عضوة في المنظمة بما يصل إلى 310 آلاف برميل يوميًا، بإجمالي إنتاج قدره 26.49 مليون برميل يوميًا.

ويرصد الرسم أدناه -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- حصص إنتاج دول التحالف خلال العام الجاري 2024:
وكانت حصة خفض دول التحالف الـ10 من خارج المنظمة مقدرة بنحو 30 ألف برميل يوميًا، بإجمالي إنتاج 14.72 مليون برميل يوميًا، وفق مسح أجرته بلاتس، ونُشرت نتائجه في موقع ستاندرد آند بورز غلوبال (S&P Global).

وطرأت عوامل عدة خلال الشهر الماضي أثرت في حجم الإنتاج، من بينها: التخفيضات الطوعية من قبل بعض الأعضاء خلال الربع الأول من العام الجاري، بالإضافة إلى إغلاق حقل شرارة -الأكبر في ليبيا- لمدة 18 يومًا، ما دفع إلى إحراز طرابلس أكبر حصة انخفاض خلال الشهر.

وحافظت السعودية -أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك- على خطتها لخفض الإنتاج طوعيًا بمعدل مليون برميل منذ يوليو/تموز 2023، عند أقل من 10 ملايين برميل يوميًا.

إنتاج دول أوبك

تجاوزت 7 دول أعضاء بتحالف أوبك+ حصص الإنتاج المقررة بعد التخفيضات، 4 منها أعضاء في أوبك (العراق، والكويت، والإمارات، والغابون)، و3 من خارج المنظمة (قازاخستان، وسلطنة عمان، وجنوب السودان).

وكان العراق ملتزمًا بحصة إنتاج قدرها 4 آلاف برميل يوميًا خلال الأشهر الـ3 الأولى من العام الجاري، غير أنه أنتج 4.270 ألف برميل في يناير/كانون الثاني.

وبذلك ظل إنتاجه متجاوزًا الخفض المستهدف بمقدار 270 ألف برميل يوميًا، رغم خفضه 80 ألف برميل يوميًا مقارنة بإنتاج ديسمبر/كانون الأول 2023.

ويوضح الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حجم الخفض الطوعي الذي أعلنته السعودية ودول أخرى، خلال الربع الأول من 2024

وتكرر الأمر ذاته مع الكويت التي قُدرت حصتها الإنتاجية بنحو 2.410 مليون برميل يوميًا بعد التخفيض المخصص للأشهر الـ3 الأولى من العام، إلا أنها أنتجت 2.450 مليون برميل.

وفاق إنتاج الكويت الخفض المقرر بنحو 40 ألف برميل يوميًا، رغم خفضه بمعدل 100 ألف برميل مقارنة بإنتاج ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ولم تلتزم الإمارات -أيضًا- بحصتها بعد التخفيض البالغة 2.910 مليون برميل يوميًا، إذ أنتجت فعليًا 2.950 مليون برميل يوميًا، بزيادة قدرها 40 ألف برميل عن الحصة المقررة.

أما الغابون فكانت حصتها بعد الخفض 170 ألف برميل يوميًا، لكنها أنتجت خلال الشهر الماضي 230 ألف برميل بزيادة قدرها 60 ألف برميل.

دول خارج أوبك

خالفت 3 دول خارج منظمة أوبك الحصص الإنتاجية المقررة بعد الخفض، لترفع عدد الدول الأعضاء بتحالف أوبك+ غير الملتزمة بحصص الإنتاج إلى 7 دول.

وقُدرت حصة قازاخستان الإنتاجية بعد الخفض بنحو 1.468 مليون برميل يوميًا، وأنتجت فعليًا 1.560 مليون برميل بزيادة قدرها 92 ألف برميل.

والتزمت سلطنة عمان بإنتاج 759 ألف برميل يوميًا خلال الأشهر الـ3 الأولى من العام الجاري، غير أنها أنتجت في يناير/كانون الثاني الماضي 770 ألف برميل، متجاوزة حصتها بنحو 11 ألف برميل.

ورغم أن جنوب السودان لم تكن من الدول التي أقرت خفضًا طوعيًا إضافيًا، فإنها لم تتلزم أيضًا بالحصة الرئيسة بعد تطبيق خفض التحالف، المقررة بنحو 124 ألف برميل، وتجاوز البلد الأفريقي هذه الحصة بإنتاج نحو 150 ألف برميل.

وكانت الجزائر -العضو في منظمة أوبك- الأقرب في التزامها بالحصص الإنتاجية خلال يناير/كانون الثاني 2024، عند 910 آلاف برميل يوميًا.

ويبدو أن انخفاض إنتاج الدول الأفريقية الأعضاء في تحالف أوبك+ استوعب زيادة إنتاج النفط من الدول الـ7 المتجاوزة سقف الإنتاج، وعلى رأسها العراق.

وبالنظر إلى أن إنتاج تحالف أوبك+ يشكل حصة قدرها 40% من إمدادات السوق، فإن إنتاج الشهر الماضي يشكل بارقة أمل بمزيد من الانخفاض خلال الأشهر اللاحقة، ما يدعم ضبط السوق واستقرارها.

# شكراً